الأمم المتحدة

A/73/443/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
10 May 2019
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٣٨ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

يستعرض هذا التقرير الحالة المالية للأمم المتحدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ و ٢٠١٨ وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ و ٢٠١٩ ويحدِّث المعلومات الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/73/443).

ويركّز التقرير أساسا على أربعة مؤشرات مالية هي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها، والأنصبة المقررة غير المسدَّدة، والموارد النقدية المتاحة، والمبالغ غير المسددة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء.

ففي عام ٢٠١٨، كانت الأرصدة النقدية الإجمالية إيجابية بالنسبة لعمليات حفظ السلام والمحكمتين. غير أن فرادى عمليات حفظ السلام واجهت حالات عجز نقدي في فترات مختلفة، مما تطلب اقتراضا قصير الأجل من عمليات حفظ السلام المنتهية وتسبب في حالات تأخير في سداد المدفوعات إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإرجاء النفقات، واجهت الميزانية العادية حالات عجز نقدي كبير في عام ٢٠١٨، اعتبارا من أيار/مايو، إذ بلغ العجز أعلى مستوياته في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وفي ذلك الوقت، كانت احتياطيات الميزانية العادية مستنفدة بالكامل، وكان من الضروري الاقتراض من حسابات عمليات حفظ سلام منتهية مختلفة للمرة الأولى منذ ١٤ عاما.

140519 140519 19-07772 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، كان الوضع النقدي العام إيجابيا بالنسبة لجميع الفئات، ولكن من المتوقع أن تواجه الميزانية العادية مرة أخرى نمطا مثيرا للقلق يتمثل في تناقص مستويات المبالغ النقدية بمرور السنة، إضافة إلى توقع ألا تكون احتياطات السيولة كافية لتغطية حالات العجز جوالي الربع الأخير من السنة. فقد غطت مستويات المبالغ النقدية في بعض فرادى عمليات حفظ السلام أقل من شهر واحد من تكاليف التشغيل.

وتبذل الأمانة العامة كل ما في وسعها للإسراع بتسديد المدفوعات المستحقة عن القوات ووحدات الشرطة المشكلة وكذلك عن المعدات المملوكة للوحدات. غير أن التوقعات المتعلقة بعام ٢٠١٩ تشير إلى حدوث تأخيرات كبيرة حوالي منتصف العام ما لم ينحسن الوضع النقدي إلى حد كبير على نطاق البعثات.

وعموما، من المتوقع أن تتفاقم الأزمة المالية ما لم تتخذ إجراءات عاجلة لزيادة احتياطيات السيولة وإزالة العقبات الهيكلية الكامنة التي تزيد حدة مشاكل السيولة. وتحقيقا لهذه الغاية، اقترح الأمين العام على الجمعية العامة مجموعة من التدابير لمعالجة أزمة السيولة التي تواجهها المنظمة.

وستتوقف الحصيلة النهائية لعام ٢٠١٩ على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية. ويعرب الأمين العام عن تقديره للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء التي دفعت اشتراكاتها بالكامل وفي حينها، ويحث بقية الدول الأعضاء على بذل قصارى جهدها لسداد اشتراكاتها غير المسددة.

أولا – مقدمة

١ – يتضمن هذا التقرير تحديثا للمعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة التي قدَّمها الأمين العام إلى الجمعية العامة في تقريره السابق (A/73/443) واستعراضا للمؤشرات المالية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ و ٢٠١٨ وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

٢ – وفي هذا التقرير يجري النظر في الحالة المالية للأمم المتحدة استنادا إلى المؤشرات المالية الرئيسية الأربعة التي استُخدمت لقياس مدى قوة المنظمة وهي: الأنصبة المقرَّرة الواجب دفعها، والأنصبة المقررة غير المسدَّدة، والموارد النقدية المتاحة، والمبالغ غير المسددة المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء.

٣ – وفي ١ آذار/مارس ٢٠١٩، قدم الأمين العام إحاطة إلى الجمعية العامة بشأن تدهور الحالة المالية للمنظمة. فأبرز تفاقم مشاكل السيولة في الميزانية العادية، وهو اتجاه يجب إيقافه وعكس مساره على وجه السرعة. وشدد أيضا على أن عمليات حفظ السلام تواجه أيضا قيودا نقدية متكررة تُجبر الأمانة العامة المنظمة على تأجيل تسوية التزاماتها تجاه البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وأصدر الأمين العام في وقت لاحق تقريرا عن تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (A/73/809). وفي ذلك التقرير، بين بتفصيل مجموعة من التدابير الرامية إلى معالجة مشاكل السيولة والمسائل الهيكلية الأوسع نطاقا التي تعوق إدارة الميزانية. ومن المقرر أن تنظر اللجنة الخامسة في ذلك التقرير في أواخر أيار/مايو ٢٠١٩، ولا يتناول هذا التقرير المقترحات الواردة فيه.

ثانيا – استعراض الحالة المالية

٤ – في عام ٢٠١٨، حُددت أنصبة مقررة تتعلق بالميزانية العادية وعمليات حفظ السلام والمحكمتين بمستويات أقل مقارنة بالعام السابق. وفي نهاية عام ٢٠١٨، كانت الأنصبة المقررة غير المسددة أقل بالنسبة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام مقارنة بنهاية عام ٢٠١٧. أما بالنسبة للمحكمتين، اللتين حددت لهما أنصبة مقررة في عام ٢٠١٨ في كل من كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه، فقد كانت الأنصبة المقررة غير المسددة أكبر في نهاية عام ٢٠١٨ مقارنة بنهاية عام ٢٠١٧.

٥ – وخلال عام ٢٠١٨، كانت الأرصدة النقدية الإجمالية إيجابية بالنسبة لعمليات حفظ السلام والمحكمتين. غير أن بضع فرادى عمليات حفظ السلام واجهت حالات عجز نقدي في فترات مختلفة، مما تطلب الاقتراض من عمليات حفظ السلام المنتهية وتسبب في تأخير سداد المدفوعات إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وواجهت الميزانية العادية عجزا كبيرا في المبالغ النقدية بدأ في أيار/مايو واستمر حتى نهاية العام. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإرجاء بعض النفقات، نفدت احتياطيات السيولة بحلول نهاية أيلول/سبتمبر، وغطيت حالات العجز النقدي عن طريق الاقتراض من حسابات حفظ السلام المنتهية. وعموما، كانت الحالة المالية في عام ٢٠١٨ اسوأ حالة مالية في التاريخ الحديث، ومن المتوقع أن تزيد تفاقما في عام ٢٠١٩.

٦ – وفي الآونة الأخيرة، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، حددت أنصبة مقررة أكبر لجميع الفئات مقارنة بمستويات الأنصبة في نفس التاريخ من العام الماضي. وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، زادت الأنصبة المقررة غير المسددة بالنسبة للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين، ولكن قلت فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، في حال المقارنة بالسنة الماضية. وكانت الأرصدة النقدية إيجابية بالنسبة لجميع

المجالات، على الرغم من توقع أن تواجه الميزانية العادية مرة أخرى نمطا مثيرا للقلق يتمثل في تناقص مستويات المبالغ النقدية بمرور السنة.

٧ - وفي ما يتعلق بتكاليف القوات وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات، ارتفع مستوى المدفوعات غير المسددة المستحقة للدول الأعضاء في نهاية ٢٠١٨ مقارنة بالسنة السابقة. وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، أظهر مستوى المدفوعات غير المسددة للدول الأعضاء بعض التحسن مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية عام ٢٠١٨، وكان أيضا أقل من المستوى المسجل حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨. غير أنه قد يحدث تأخير كبير في رد التكاليف جوالي منتصف عام ٢٠١٩ إذا لم تُستلم الاشتراكات بالكامل.

ألف - الميزانية العادية

٨ - واجهت الميزانية العادية مشاكل خطيرة في السيولة في السنوات الأخيرة، إذ إن حالات العجز النقدي تحدث في وقت أبكر من العام، وتصير أكبر، وتستمر لفترات أطول. وكان عام ٢٠١٨ أسوأ عام في السنوات العشر الماضية. ففي ٢٠١٨، بدأت حالات العجز في وقت مبكر للغاية هو نهاية أيار/مايو، وبلغ العجز النقدي للميزانية العادية أعلى مستوى عند ٤٨٨ مليون دولار في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وفي ذلك الوقت، استنفدت تماما الاحتياطيات البالغ قدرها ٣٥٣ مليون دولار (١٥٠ مليون دولار من صندوق رأس المال المتداول، و ٢٠٣ ملايين دولار من حساب الأمم المتحدة الخاص). وبلغ العجز، بعد أخذ تلك الاحتياطيات في الاعتبار، ١٣٥ مليون دولار. وغطي هذا العجز بالاقتراض من حسابات عمليات حفظ السلام المنتهية. وعكس الوضع النهائي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ عجزا نقديا قدره ٣٢٣ مليون دولار، وهو عجز غُطي من صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص. وفي عام ٢٠١٨، اتخذت الأمانة العامة تدابير استثنائية للتخفيف من حدة مشاكل السيولة، منها إرجاء بعض النفقات المدرجة في الميزانية اعتبارا من بداية عام ٢٠١٨. وبدون اتخاذ تلك التدابير، كانت الميزانية العادية ستعكس رصيدا نقديا سالبا يفوق ٤٠٠ مليون دولار في نهاية السنة. والأهم من ذلك أنه، في تشرين الأول/أكتوبر، كانت الميزانية العادية ستكون غير قادرة على تغطية تكاليف التشغيل الشهرية حتى لو اقترضت كامل المبلغ المتاح في حسابات عمليات حفظ السلام المنتهية.

٩ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، بلغت احتياطيات الميزانية العادية ٣٠ مليون دولار. وبحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، جُددت بالكامل الاحتياطيات لتصل إلى ٣٥٣ مليون دولار وتحسن الوضع النقدي للميزانية العادية ليبلغ ٤٨٤ مليون دولار، نتيجة الاشتراكات الواردة من الدول الأعضاء في الأشهر الأولى من السنة. ومع أن الوضع النقدي للميزانية العادية إيجابي في الوقت الراهن، فإن النمط الشهري يعكس انخفاضا في مستويات المبالغ النقدية بمرور السنة، بل من المتوقع أن تتفاقم حالة السيولة عما كانت عليه في عام ٢٠١٨. ووضعت أسس تمويلية في بداية عام ٢٠١٩ لتخفيف حدة الأثر السلبي الذي تخلفه حالات النقص في السيولة على أنشطة المنظمة المدرجة في الميزانية.

١٠ - وبلغت الأنصبة المقررة غير المسددة ٥٢٩ مليون دولار حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ومع أن الأنصبة المقررة في عام ٢٠١٨ كانت تقل بمقدار ٩١ مليون دولار عن المستوى المحدد في عام ٢٠١٧، فإن الاشتراكات غير المسددة حتى نهاية عام ٢٠١٨ لم تقل إلا بمبلغ ٢ مليون دولار عن مستواها في نهاية عام ٢٠١٧.

١١ - وفي عام ٢٠١٩، حددت أنصبة مقررة للميزانية العادية مقدارها ٢,٨٥ بليون دولار، أي بزيادة قدرها ٣٦٢ مليون دولار عن المستوى المحدد في عام ٢٠١٨. وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩ بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة ١,٧ بليون دولار، وهكذا فاقت مستوى المبالغ غير المسددة في السنة السابقة بمبلغ قدره ١٤٦ مليون دولار.

١٢ - وبحلول نهاية عام ٢٠١٨، بلغ مجموع الدول الأعضاء التي سددت كامل أنصبتها المقررة في الميزانية العادية ١٥٢ دولة، وهو عدد يفوق بسبعة دول العدد المسجَّل في نهاية عام ٢٠١٧. ويود الأمين العام أن يتوجه بالشكر إلى الدول الأعضاء الـ٥٢ التي وفت بالتزاماتها تجاه الميزانية العادية بالكامل بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ ويدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

١٣ - وحتى عهد قريب، أي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، كانت ٨٩ دولة من الدول الأعضاء قد سددت بالكامل أنصبتها المقررة للميزانية العادية، وهذا العدد أكبر بدولة واحدة من عدد الدول التي كانت قد سددت أنصبتها بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨. ومن تلك الدول الأعضاء كانت ٣٤ دولة قد سددت أنصبتها المقررة في غضون ٣٠ يوما، وبالتالي، فقد سددتها في حينها. ويود الأمين العام أن يشيد بتلك الدول الأعضاء الـ ٨٩ لما تقدمه من دعم لأعمال المنظمة ويحث الدول الأعضاء الأخرى على دفع أنصبتها المقررة كاملة في أقرب وقت ممكن.

باء - عمليات حفظ السلام

١٤ - تختلف الفترة المالية لعمليات حفظ السلام عن الفترة المالية للميزانية العادية، فهي تمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه وليس من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وتُحدَّد الأنصبة المقررة لكل عملية بمعزل عن غيرها؛ وتصدر رسائل الإشعار بالأنصبة المقررة لفترات مختلفة على مدار السنة، رهنا بانتهاء ولايات فرادى البعثات.

١٥ - وفي نهاية عام ٢٠١٨، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام ما قدره ١,٥ بليون دولار. وفي عام ٢٠١٩، حددت أنصبة مقررة جديدة تبلغ ٣,٣ بليون دولار. ووردت مدفوعات يبلغ مجموعها حوالي ٢,٧ بليون دولار. وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩ بلغ مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة ٢,١ بليون دولار.

١٦ - ويبين استعراض الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩ أن المبلغ غير المسدد وقدره ٢,١ بليون دولار يتألف من مبلغ ١,٧ بليون دولار مستحق لبعثات عاملة ومبلغ ٤١٤ مليون دولار مستحق لبعثات منتهية. وبالنسبة للبعثات العاملة، يتصل مبلغ ١,١ بليون دولار بالأنصبة المقررة لعام ٢٠١٩، بينما يتصل مبلغ قدره ٥٦٢ مليون دولار بأنصبة مقررة محددة خلال عام ٢٠١٨ أو قبله.

١٧ - وعلى الرغم من أن المبلغ النقدي الإجمالي المتاح لحفظ السلام (بما في ذلك الاحتياطي) بلغ في نهاية عام ٢٠١٨ ما يناهز ١,٤٥ بليون دولار، فإن هذا المبلغ مقسَّم وفقا لقرار الجمعية العامة الاحتفاظ بحسابات مستقلة لكل بعثة. وبحلول نهاية العام، كان لست بعثات عاملة مبالغ نقدية تغطي شهرا واحدا أو أقل من العمليات. ونفدت المبالغ النقدية المتاحة لعمليتين، مما اضطرهما إلى الاقتراض من بعثات حفظ سلام منتهية لمواصلة عملياتهما. وقد شدَّدت الجمعية العامة على أنه لا ينبغي تمويل أي بعثة لحفظ

السلام باقتراض أموال من بعثات حفظ سلام عاملة أخرى. ويقتصر استخدام الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام، الذي حدد مستواه في ١٥٠ مليون دولار، على العمليات الجديدة وتوسيع نطاق العمليات القائمة. وشملت المبالغ النقدية المتاحة في نهاية عام ٢٠١٨ مبلغا يناهز ١,٢٨ بليون دولار في حسابات البعثات العاملة، ومبلغا قدره ٢٣ مليون دولار في حسابات البعثات المنتهية، ومبلغا قدره ١٤١ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام.

١٨ - ونظرا لعدم إمكانية التنبؤ بمبالغ وتوقيت الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام على مدار السنة، فقد تجد الدول الأعضاء صعوبة في التقيد التام بمواعيد دفع تلك الأنصبة المقررة. وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كانت ٤٥ دولة من الدول الأعضاء قد سددت جميع أنصبتها المقررة لحفظ السلام بالكامل. ويود الأمين العام أن يتوجه بالشكر بصفة خاصة على تلك المدفوعات إلى تلك الدول الأعضاء الـ ٤٥.

١٩ - وبحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، بلغ عدد الدول الأعضاء التي سددت جميع الأنصبة المقررة لحفظ السلام المستحقة والواجبة الدفع ٤٥ دولة أيضا. ويود الأمين العام أن يتوجه بالشكر بصفة خاصة إلى تلك الدول الأعضاء الـ ٤٥ على ما تبذله من جهود.

٢٠ - وعندما لا تكون الاحتياطيات النقدية في فرادى العمليات كافية لتغطية تكاليف التشغيل، يزداد احتمال تأخير رد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. أما فيما يتعلق بالمدفوعات المستحقة الدفع للدول الأعضاء فقد وصل مجموع المبلغ المستحق عن القوات ووحدات الشرطة المشكَّلة والمعدات المملوكة للوحدات ما قدره ١,٠٨١ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٨، وهو ما يعكس زيادة قدرها ٢٨٤ مليون دولار من مبلغ ٧٩٧ مليون دولار الذي كان مستحقا في نهاية عام ٢٠١٧.

٢١ - وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، بلغ إجمالي المبلغ المستحق الدفع للدول الأعضاء ١ ٠٠٩ مليون دولار، ويشمل مبلغ ٣٣٩ مليون دولار عن القوات ووحدات الشرطة المشكَّلة و ٥٨٤ مليون دولار عن المطالبات المتصلة بالمعدات المملوكة للوحدات في البعثات العاملة و ٨٦ مليون دولار عن المطالبات المتصلة بالمعدات المملوكة للوحدات في البعثات المنتهية. وسُددت في حينها المدفوعات المتعلقة بتكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة بالنسبة لجميع البعثات حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، باستثناء المدفوعات الخاصة ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وسُددت في حينها المدفوعات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات بالنسبة لجميع البعثات حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، باستثناء المدفوعات الخاصة ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

٢٢ - والأمين العام ملتزم بالوفاء بالالتزامات المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء المساهمة بقوات ومعدات بأسرع ما يمكن كلما سمحت الحالة النقدية. وفي هذا الصدد تخضع الحالة النقدية لعمليات حفظ السلام للرصد باستمرار وتضع المنظمة في مقدمة أولوياتها تسديد أقصى قدر من المدفوعات

الفصلية استنادا إلى المبالغ النقدية والبيانات المتاحة لديها. ولتسديد تلك المدفوعات تعوِّل الأمم المتحدة على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية كاملة في مواعيدها وتعوّل أيضا على سرعة وضع الصيغ النهائية لمذكرات التفاهم المبرمة مع المساهمين بمعدات مملوكة للوحدات.

جيم – المحكمتان الدوليتان

٢٣ – حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للمحكمتين الدوليتين ما قدره ٨٩,٩ مليون دولار يشمل ٥٥,٨ مليون دولار مستحقا للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، ومبلغ ٢٦,٥ مليون دولار مستحقا للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومبلغ ٧,٦ ملايين دولار مستحقا للمحكمة الجنائية لرواندا.

٢٤ – وبحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، كانت ٦٧ دولة من الدول الأعضاء قد سددت بالكامل ما عليها لآلية تصريف الأعمال المتبقية (حددت آخر أنصبة لها في عام ٢٠١٩)، بينما سددت ١٣٠ دولة ما عليها بالكامل للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (حددت آخر أنصبة لها في عام ٢٠١٨)، وسددت ١٧٣ دولة ما عليها للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (حددت آخر أنصبة لها في عام ٢٠١٦). وعموما، سددت ٦٥ دولة عضوا اشتراكاتها المقررة بالكامل للمحكمتين، مقابل ٦٤ دولة عضوا في نفس الفترة من عام ٢٠١٨.

٢٥ – وكان الوضع الشهري للأرصدة النقدية للمحكمتين إيجابيا على مدى السنوات الثلاث الماضية. وستتوقف الحصيلة النهائية لعام ٢٠١٩ على استمرار الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المحكمتين.

ثالثا – استنتاجات

٢٦ – يود الأمين العام أن يشيد بوجه خاص بالدول الأعضاء الـ ٤٤ التي سددت جميع الأنصبة المقررة المستحقة والواجبة الدفع بالكامل حتى وقت إعداد هذا التقرير وهي: أرمينيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبحرين، وبروني دار السلام، وبوتان، وبولندا، وتوفالو، وجامايكا، وجزر سليمان، وجورجيا، والدانمرك، ورواندا، وساموا، وسلوفاكيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، والصين، وغابون، وغيانا، وفنلندا، وقبرص، وقيرغيزستان، وكندا، وكوبا، والكويت، ولاتفيا، وليختنشتاين، وماليزيا، وملاوي، وموناكو، وناورو، والنرويج، والنمسا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، والهند، وهنغاريا، وهولندا.

٢٧ – وما زالت الحالة المالية للمنظمة تتوقف على مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي حينها. وتتعهد الأمانة العامة باستخدام الأموال التي عهد بها إليها بطريقة فعالة من حيث التكلفة وبتقديم معلومات بأقصى قدر من الشفافية.